

فإن فهم التفاصيل المعقّدة لأحكام الشريعة أمر أساسى لكل مسلم يسعى لمواهمه أفعاله مع الإرادة الإلهية. إن التمييز بين الأحكام الجزرية - تلك التي ترتبط مباشرة بأفعال المكلفين - والأحكام الوضعية - تلك التي تحدد الأسباب أو الشروط أو العوائق - يسلط الضوء على الطبيعة الشاملة للفقه الإسلامي. ولا توجه هذه الأحكام السلوك الشخصي والديني فحسب، بل توجه أيضاً التفاعلات الاجتماعية، مما يضمن مجتمعاً متوازناً وعادلاً. وتشمل الأحكام الإلزامية التزامات، تعمل الأحكام الوضعية بمثابة الإطار الأساسي الذي يدعم هذه الأحكام الإلزامية، من خلال الالتزام بهذه التوجيهات الإلهية، فلنجد جميراً في الالتزام بهذه الأحكام بإخلاص، وإخلاص،